

# تحرك عاجل

## مدافع عن حقوق البدون يتعرض للضرب أثناء نقله إلى السجن

تقرر وقف تنفيذ الحكم بالسجن سنة واحدة الصادر بحق المدافع عن الحقوق الإنسانية للبدون، عبد الحكيم الفضلي. وستقوم المحكمة بمراجعة قضيته في 22 سبتمبر/أيلول لإصدار حكم الاستئناف. وهو ما زال في السجن يقضي فترة حكم منفصل بالسجن ثلاثة أشهر. وقد تعرض للضرب على أيدي رجال الشرطة أثناء نقله من المحكمة إلى سجن الكويت المركزي.

في 14 يونيو/حزيران، علقت محكمة "الجنح المستأنفة" الحكم بالسجن سنة واحدة، الصادر بحق عبد الحكيم الفضلي، الذي أكدته "محكمة التمييز"، في 16 مايو/أيار. فلدى استئناف الحكم، حوّلت "اللجنة الفنية للمجلس القضائي الأعلى" التهم الجنائية الموجهة ضده إلى تهم جنحية تتصل بالنظام العام وتتعلق بمشاركته في "اجتماع غير مشروع" عقد في 10 ديسمبر/كانون الأول 2012 في منطقة تيماء، غربي مدينة الكويت. وبينما كان عبد الحكيم الفضلي ينتظر نقله من "محكمة التمييز" إلى "السجن المركزي"، في 14 يونيو/حزيران، تعرض للضرب المبرح على أيدي رجال الشرطة المسؤولين عن ترحيل السجناء، وأصيب بجرح في الجانب الأيسر من جبينه. واشتكى إلى سلطات السجن وعرض على طبيب في اليوم التالي. وستقوم المحكمة بمراجعة قضية عبد الحكيم الفضلي، وقد حددت موعداً للنطق بالحكم في 22 سبتمبر/أيلول.

ورغم أن المحكمة كانت قد علقت الحكم بالسجن سنة واحدة الصادر بحق عبد الحكيم الفضلي، إلا أنها لم تأمر بالإفراج عنه فوراً لكونه يقضي حالياً فترة حكم بالسجن لثلاثة أشهر أصدرته بحقه محكمة ابتدائية في قضية منفصلة. إذ كان قد حكم عليه غيابياً في 15 مارس/آذار 2016 بإساءة استعمال هاتفه بالعلاقة مع تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، في حين رفضت المحكمة تهماً آخر شملت المشاركة في تظاهرة غير مشروعة، والتحريض على المشاركة في التظاهرة، والاعتداء على رجال أمن أثناء المظاهرة. ومن غير الواضح ما إذا كان سيفرض عليه قضاء فترة الحكم كاملة أم ستأخذ الفترات التي قضاها محتجزاً في الحالات التي قبض عليه فيها سابقاً بعين الاعتبار، حيث سيكون موعد الإفراج القانوني عنه قد حل في 2 أغسطس/آب.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الكويتية إلى الإفراج عن عبد الحكيم الفضلي فوراً ودون قيد أو شرط، وإبطال أحكام الإدانة الصادرة بحقه، نظراً لكونه سجين رأي محتجز حصراً لممارسته السلمية حقه في حرية التعبير والتجمع؛
- وحضها على فتح تحقيق محايد ومستقل على وجه السرعة في مزاعمه بالتعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وإذا ما تبين أن هناك أدلة مقبولة كافية، تقديم من يشتبه بمسؤوليتهم عن ذلك إلى العدالة وفق إجراءات نزيهة؛
- وحضها على ضمان الحماية له من التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، والسماح له على وجه السرعة بأن يتلقى زيارات منتظمة من عائلته، وتقديم كل عناية طبية إليه يمكن أن يكون بحاجة إليها.



يُرجى إرسال المناشدات قبل 10 مارس/آذار 2016 إلى الجهات التالية:

**ونسخ إلى:**

الرئيس  
اللائحة الوطنية لحقوق الإنسان  
مجلس الأمة  
ص.ب. 716، الصفاة 13008،  
الكويت  
فاكس: +965 2243 6331  
بريد إلكتروني: [ipu-grp@kna.kw](mailto:ipu-grp@kna.kw)  
(في حقل الموضوع، رئيس اللجنة  
البرلمانية لحقوق الإنسان)

النائب الأول لرئيس الوزراء  
سعادة الشيخ محمد خالد الحمد  
الصباح  
وزارة الداخلية  
ص.ب. 12500، الشامية 71655  
الكويت  
فاكس رقم: +965 2249 6570  
بريد إلكتروني: [info@moi.gov.kw](mailto:info@moi.gov.kw)  
طريقة المخاطبة: سعادة الشيخ

أمير دولة الكويت  
سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر  
الصباح  
الديوان الأميري، ص.ب. 1،  
الصفاة 13001، الكويت  
فاكس: +965 2243 0559  
بريد إلكتروني:  
[amirsoffice@da.gov.kw](mailto:amirsoffice@da.gov.kw)  
طريقة المخاطبة: صاحب السمو

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين للإمارة العربية المتحدة في بلدكم. هذا حقل ادخال العناوين المحلية فقط، ما هو مبين أدناه:  
الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم: 16/102.  
ولمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde17/4057/2016/en/>

# تحرك عاجل

## مدافع عن حقوق البدون يتعرض للضرب أثناء نقله إلى السجن

### معلومات إضافية

يعيش ما يربو على 100,000 من البدون منعدي الجنسية في الكويت. وولد العديد من هؤلاء هناك وينتمون إلى عائلات ظلت تعيش في البلاد لأجيال. وعلى الرغم من الإصلاحات التي أعلنت عنها الحكومة في 2015، يواجه مجتمع البدون ممن لا يحملون الجنسية قيوداً مشددة على فرص حصولهم على الوظائف والرعاية الصحية والتعليم وباقي أشكال الدعم التي تقدمها الدولة للمواطنين الكويتيين. وعندما كان البدون يقومون بالاحتجاج للمطالبة بحقوقهم، غالباً ما كانوا يواجهون بالعنف والقمع. انظر المطبوعة الصادرة في سبتمبر/أيلول 2013: كويتيون "بدون" ... امنحو الجنسية الآن "للبدون" عديمي الجنسية )

<http://amnesty.org/en/library/info/MDE17/001/2013/en/>

وحتى 1986، ظل البدون يتمتع بوضع مماثل للمواطنين الكويتيين. بيد أن الآلاف من البدون لم يعودوا قادرين منذ ذلك الوقت على الاستفادة من الخدمات الحكومية التي تتطلب حيازة البطاقة الشخصية الوطنية، حيث يحوزون وثائق مؤقتة فقط يعتمد تجديدها على مزاج الدولة. ولا يملك آلاف غيرهم أية وثائق، وكثيراً ما يعتمدون في عيشهم على أعمال البر والإحسان. وتتسم إجراءات منح الجنسية، التي تشرف عليها هيئة حكومية هي "الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية"، بالالتواء ويعتمد الجهاز معايير تتغير باستمرار. حيث يتولى الجهاز المركزي تقييم الحالات ويقدم توصياته إلى "اللجنة العليا للمواطنة"، وهي هيئة حكومية تقرر منح الجنسية من عدمه.

وبسبب التمييز الذي يواجهه البدون، الذين لا يستطيع العمل في القطاع العام، فإنهم يقبلون بأجور أدنى وشروط جائزة لدى توظيفهم بالقياس إلى المواطنين الكويتيين. وغالباً ما يدفع البدون أجوراً أعلى للرعاية الطبية الأساسية، التي لا يستطيعون الحصول عليها من مرافق الدولة. وكثيراً ما يضطر البدون إلى إرسال أطفالهم إلى مدارس يتعين عليهم دفع رسوم لها، نظراً لاستثنائهم إلى حد كبير من مدارس الدولة المجانية، ومع أن هناك صندوق للتعليم تشرف عليه الدولة يمكنهم الاستفادة منه، إلا أنه غير كاف. وفي أبريل/نيسان 2011، وعدت الحكومة بتحسين حقوق البدون، بما في ذلك تقديم بعض المكاسب الجديدة لهم، كصرف شهادات ميلاد وزواج ووفاء لهم، وشمولهم بالرعاية الصحية وتوفير فرص توظيف أفضل لهم، ولكن كل هذا ما زال مجرد كلام. ونتيجة لذلك، فإن عشرات آلاف البدون ما برحوا محرومين من حق الجنسية، وفق ما يعرفها القانون الدولي لحقوق الإنسان.

بدأ مجتمع البدون في 2011، إثر اندلاع الاحتجاجات في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بتنظيم مظاهرات سلمية في فبراير/شباط 2011 للمطالبة بالاعتراف بهم كمواطنين في الكويت. واستخدمت قوات الأمن القوة لتفريق المظاهرات وقامت باعتقال المحتجين، ووجهت إلى بعض من شاركوا في المظاهرات تهماً جنائية.

وأبلغ رئيس الوزراء الكويتي منظمة العفو الدولية في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2012 أن الحكومة سوف تمنح الجنسية الكويتية إلى 34,000 من البدون وتسوي أوضاع الحالات المتبقية خلال خمس سنوات.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أعلنت الكويت أن باستطاعة عشرات الآلاف من البدون الحصول على "المواطنة الاقتصادية" في اتحاد جزر القمر، وهو مجموعة من الجزر على الساحل الشرقي لأفريقيا. وطبقاً للمقترح، سيسمح بعد ذلك للبدون بأن يبقوا في الكويت كمواطنين أجنب (انظر أيضاً: [www.amnesty.org/en/latest/news/2014/11/kuwait-playing-games-lives-more-bidun-residents/](http://www.amnesty.org/en/latest/news/2014/11/kuwait-playing-games-lives-more-bidun-residents/)). وفي 16 مايو/أيار 2016، أعلنت سلطات جزر القمر أنها على استعداد للنظر في استقبال آلاف البدون من الكويت إذا ما أثبتت القضية معها رسمياً.

الاسم: عبد الحكيم الفضلي

الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 16/102، رقم الوثيقة (MDE 17/4330/2016)، الصادر بتاريخ 1 يوليو/تموز 2016.